

**بيان****من اللجنة الأولمبية المصرية****بشأن****ملايسات إيقاف الإتحاد المصرى لرفع الأثقال من قبل الإتحاد الدولى لرفع الأثقال**

بالإشارة إلى القرار الصادر من اللجنة المستقلة للعقوبات بالإتحاد الدولى لرفع الأثقال والقاضى منطوقه بوقف الإتحاد المصرى لرفع الأثقال لمدة سنتين عن المشاركة فى المسابقات الدولية وأنشطة الإتحاد الدولى لرفع الأثقال ، وكذا وقف جميع اللاعبين والإداريين والفنيين المنتمين للإتحاد المصرى لرفع الأثقال من الإشتراك فى جميع المسابقات الدولية وأنشطة الإتحاد الدولى ، نود توضيح موقف الإتحاد المصرى لرفع الأثقال وفق الواقع والقانون على النحو التالى :

**أولاً :** فى غضون شهر نوفمبر من عام ٢٠١٦ ، وحال إقامة معسكر الإعداد للاعبى رفع الأثقال بمحافظة الفيوم ، قامت المنظمة المصرية لمكافحة المنشطات ( النادو ) بسحب عدد سبع وثلاثين عينة ، حيث أرسلت هذه العينات لتحليل إلى أحد المعامل الدولية المعتمدة من المنظمة الدولية لمكافحة المنشطات ( الوادا ) ببرشلونة - أسبانيا ، وجاءت نتيجة التحليل على النحو التالى : خمس وثلاثين عينة سلبية ، وعينتان إيجابية .

**ثانياً :** فى غضون شهر ديسمبر من عام ٢٠١٦ ، قام الإتحاد الدولى لرفع الأثقال بسحب عينات من اثنتا عشر لاعباً من عدد اللاعبين السابق ذكرهم ، وذلك حال إقامة البطولة الأفريقية للناشئين ، وتم تحليل هذه العينات بأحد المعامل المعتمدة من المنظمة الدولية لمكافحة المنشطات ( الوادا ) بمدينة كولون - بألمانيا الاتحادية ، وجاءت نتيجة التحليل بإيجابية سبع عينات من عدد اثني عشر عينة .

**ثالثاً :** وإزاء ذلك الوضع ، قام الإتحاد الدولى لرفع الأثقال بتوقيع عقوبة الإيقاف لمدة أربع سنين ، للسبعة لاعبين أصحاب السبع عينات ، ولم يورد ضمن منطوق هذه العقوبة توقيع أى جزاء على الإتحاد المصرى لرفع الأثقال .

**رابعاً :** ونظراً لتوتر العلاقة بين اللجنة الأولمبية الدولية والإتحاد الدولى لرفع الأثقال بسبب إستشراء ظاهرة تناول المنشطات ، وتهديد اللجنة الأولمبية الدولية للإتحاد الدولى لرفع الأثقال بحرمانه من الإشتراك فى بطولاتها وأحداثها الرياضية ، قام الإتحاد الدولى لرفع الأثقال بتشكيل لجنة فى غضون عام ٢٠١٨ ، أطلق عليها اللجنة المستقلة ( لإيقاف الاتحادات ) ، حيث فوجئنا بقيام هذه اللجنة بإعادة التحقيق فى الوقائع سالفة البيان الذى لم يكن الإتحاد المصرى لرفع الأثقال طرفاً فيها ، إلا أنه للأسف الشديد لم يصحب غير معلوم إنتهت بعد تحقيقها إلى توقيع العقوبات الآتية :







أ - إدانة الإتحاد المصرى لرفع الأثقال ووقفه سنتين عن المساهمة فى أنشطة الإتحاد الدولى لرفع الأثقال .  
ب- وقف جميع اللاعبين والإداريين والفنيين ومنعهم من المشاركة فى البطولات الدولية وأنشطة الإتحاد الدولى لرفع الأثقال .

ج - تغريم الإتحاد المصرى لرفع الأثقال مبلغ مائتى ألف دولار كغرامة مالية .

ولما كان هذا القرار جانبى الصواب من جانب اللجنة المستقلة للعقوبات للأسباب الآتية :

السبب الأول : خالف القرار مبدأ عدم جواز توقيع أكثر من عقوبة عن الفعل الواحد .

السبب الثانى : التراخى فى توقيع العقوبة بعد أكثر من ثلاث سنوات على وقوع المخالفة .

السبب الثالث : مخالفة مبدأ شخصية العقوبة، حيث تم توقيع عقوبة الوقف على جميع اللاعبين عن أفعال ارتكبها غيرهم ، والسابق عقابهم بالوقف لمدة أربع سنوات .

وجراء ما تقدم وعلى هدى منه، فقد آلت اللجنة الأولمبية المصرية على نفسها ، حرصاً منها على سمعة وهيبة الدولة المصرية ، والهيئات الرياضية ، بإتخاذ جميع الإجراءات القانونية والقضائية وأخصها الإتصال بالسيد / محمد جلود - سكرتير عام الإتحاد الدولى للإستفسار عما حدث ، من اللجنة ، وأفاد سيادته بأنه سوف يتم إجتماع للمكتب التنفيذى للإتحاد الدولى يومى ٢٥ ، ٢٦ من شهر سبتمبر الجارى لمناقشة هذا الموضوع ، وأخذ قرار بشأنه ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فسوف يقوم السيد المهندس/ رئيس اللجنة الأولمبية المصرية بالسفر إلى سويسرا لتبادل الرؤا ووجهات النظر القانونية مع الخبراء والدوليين المعنيين بهذه المسألة ، ومقابلة المسؤولين بالمنظمة الدولية لمكافحة المنشطات ( الوادا ) لتبادل وجهات النظر فى هذا الشأن ، وتوضيح مخالفة اللجنة المستقلة للعقوبات بالإتحاد الدولى لرفع الأثقال للقانون ومبادئ العدالة .

كما أن اللجنة الأولمبية المصرية لم تألوا جهداً فى إتخاذ جميع الإجراءات القانونية والقضائية بالتنسيق مع الإتحاد المصرى لرفع الأثقال ووزارة الشباب والرياضة المصرية - فى إطار دعمها وتعاونها الدائم - ممثلة فى وزيرها الأستاذ الدكتور / أشرف صبحى الذى أبدى إهتماماً شديداً فى هذا الشأن وأجتمعت معنا على الفور فى حضور الدكتور أسامة غنيم - رئيس المنظمة المصرية لمكافحة المنشطات ( النادو ) لدراسة الأمر بشكل تفصيلى مع المختصين والمعنيين لسرعة إيجاد حل وتنفيذه سواء عن طريق الطعن على القرار أو اللجوء لمحكمة التحكيم الرياضى الدولية ( الكاس ) مهما تكلف الأمر - فضلاً عن اللاعبين المزمع إشتراكهم بدورة الألعاب الأولمبية فى طوكيو ٢٠٢٠ بعد الحصول على التفويض القانونى لذلك من خلال الطعن على إيقافهم للأسباب المبينة أعلاه من أجل المشاركة فى أولمبياد طوكيو ٢٠٢٠ - وذلك أمام جميع الجهات القانونية والقضائية ، أو أمام محكمة التحكيم الرياضى ( الكاس ) خلال الميعاد المقرر القانونى لذلك خلال ٢١ يوم من تاريخ الإعلان من أجل رفع هذا الغبن عن الرياضة المصرية .

هاته الموفق والمسلما ..

اللجنة الأولمبية المصرية

